

## أسماء الكناية في النحو العربي والاستعمال القرآني

م. واثق غالب هاشم

جامعة القادسية / كلية التربية

### ملخص البحث:

إنّ العربية دقيقة القواعد، غزيرة المفردات، وتمتلك سعة صدر أمام التعريب والمجاز، والكناية. وقد عكف البحث على دراسة أسماء في أبواب نحوية معينة، كُنّي بها عن أمور شتى، فقسّم البحث على فقرات تكفلت الواحدة منها باسم من هذه الأسماء، عولج فيها كل ما يمت لها بصلة، بعد إيراد تلك الأسماء بحسب ترتيبها الألفبائي الهجائي، وهي (فلان وفلانة، والفلان والفلانة، وكأي، وكذا، وكم، وكيت وذيت، والهن والهنة)، وكان من ذلك أن أفضى البحث إلى نتائج عدة أهمها: اتفاق النحويين على اسميتها، فلم يقل بغير ذلك أحد. وإنها من الأسماء التي تلازم حالة واحدة تدل فيها على الذات دون الحدث، فليس لها من دلالة تذكر على الثبوت والدوام. وإن لها فوائد تتلخص بالتعبير عن أمور قد يتحاشى المرء ذكرها توخيّاً للاحترام، أو تنزيه الأذن عما تنبو عن سماعه، أو تحسين اللفظ، كما في (الفلان والفلانة للبهائم، والهن والهنة للعبث). ومن فوائدها أيضاً الإبهام على السامع إلى جانب الاختصار وعدم التكرار والإعادة لقول أو عمل، كما في (كذا، وكيت وذيت). ورجّح البحث وجهاً يتصل برسم (كأي) وهو رسمها بالتونين لا بالنون، لمسوغات عدة. وافتراق (كم) و(كأي) في اكتساب دلالة أضفاها عليهما السياق القرآني، فتعينت (كم) لتأدية دلالة الافتخار والمباهاة، أمّا (كأي) فتعينت لتأدية دلالة التفضيم والتعظيم، لكنهما يجتمعان إجمالاً على دلالة التكثر، يؤدي الخبر بهما مقاصد تتلخص بالعبارة والموعظة وإظهار قدرة الله تعالى وسلطانه.

### المقدمة:

أخرى تدعى بها، فما هي؟ والحال أن للكناية اسماً واحداً أطلق على موضوعها وهو المصرح به الآن (الكناية)، ولكن الذي يرمي إليه البحث هو ما تتضمنه بعض الأسماء في أبواب النحو من كناية أو الأسماء التي فيها كناية عن أمر ما وردت في أبواب نحوية معينة.

وقد وجدت أن من المناسب إيرادها بحسب ترتيبها الهجائي الألفبائي، والوقوف عند كل اسم من هذه الأسماء: (فلان وفلانة، والفلان والفلانة، وكأي وكذا وكم وكيت وذيت والهن والهنة).

لعل المقولة التي تتردد على المسامع من أن النحو علم نضج واحترق، لا تكون بالضرورة مدعاة إلى العزوف عن دراسة بعض الجوانب المتعلقة بالنحو، ولا سيما التي لم تحفل بدراسة مستقلة تكشف عنها وتبين أسرارها، وهي مما يصدق عليها أن تكون جانباً مما لم يحترق بله أنه لم ينضج، وأما ذلك هذه الأسماء موضوع البحث التي لم تحظ بالعناية الكافية عند بعض النحويين إذ اكتفوا بالإشارة واللمحة في وقت بقيت فيه موضع اهتمام أكثرهم.

وقد يفهم من عنوان البحث الذي وسم به (أسماء الكناية) في الوهلة الأولى أن للكناية أسماء

## \* تمهيد : في الكناية :

الكناية في اللغة : التورية عن الشيء، أو خفاؤه، وهي مصدر مأخوذ من كَنَيْتُ عن الشيء، وكنَوْتُ، من فعل ثلاثي، لأمه ياء أو واو. يقال: كنى عن الأمر يكني ويكنو كنايةً، يعني إذا تكلم بغيره مما يستدل عليه، أو بعبارة أخرى التكلم بشيء وإرادة به غيره، نحو الرفث والغائط، ونحوه<sup>(١)</sup>.

ولأن الكناية وإد من أودية البلاغة، وركن من أركان المجاز، فقد كانت موضع عناية أهل البلاغة، فنكروا لها الحدود والتعريفات تلك التي أضحت تمثل معناها الاصطلاحي، فالكناية تعني عندهم : ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك، أو أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ويأتي بتاليه وجوداً، فيومئ به إليه<sup>(٢)</sup>. وجاء في الطراز أنها تعني ((ترك التصريح بالشيء إلى مساويه في اللزوم))<sup>(٣)</sup>، أو ((هي اللفظ الدال على الشيء بغير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين الكناية والمكني عنه))<sup>(٤)</sup>. وهي عند المحدثين ((لفظ أطلق وأريد به لازم معناه مع قرينة لا تمنع من إرادة المعنى الأصلي))<sup>(٥)</sup>.

ومن أمثلتها، فلان كثير الرماد : كناية عن الكرم، وأمة الدولار : كناية عن أمريكا، والناطق بالضاد : كناية عن العربي، ونظافة اليد : كناية عن العفة والأمانة، وموطن الأسرار : كناية عن العقل<sup>(٦)</sup>. ونحو ذلك حيث هي مفصلة في كتب البلاغة.

وهي على ذلك لون من ألوان التعبير يدل فيه اللفظ على معنى يمكن حمله على جانبي الحقيقة والمجاز، أي عندما يتكلم المتكلم بشيء ويريد به

خلاف الظاهر، إذ المعنى هنا يحمل صورتين الأولى المعنى المعروف القريب لها، والآخرى المعنى الثانوي البعيد المقصود من الكناية، فالصورة الأولى تشير إلى المعنى الثاني لعلاقة تلازم بين المعنيين الأول والثاني، وكلا المعنيين في الكناية له معنى يفيد، ولكن إذا حُمِل المعنى عن طريق الكناية على جانب الحقيقة لم يفد معنى الكناية، لذلك لا يعد المعنى كنايةً إلا إذا أفاد المعنى البعيد منها وهو في الغالب معنى معنوي، ومن خلال الاستنتاج العقلي لمعنى لازم الكناية نصل إلى معنى الملزوم المقصود منها.

أما الكناية في الدرس النحوي، فقد أورد النحويون للكناية مفاهيم لا تخرج عن المعنيين اللغوي والاصطلاحي البلاغي ولا سيما في توطئتهم لباب الكنایات أو عند ولوجهم فيه. غير أنهم تناولوا ألفاظاً معينة قصروا بحثهم عليها إذ وجدوا فيها معنى الكناية وتلمسوه، فأفردوا لها أبواباً أو فصولاً نحوية محددة عرضوا فيها لتلك الألفاظ بحثاً وتحليلاً ومعالجة متجاوزين الجانب البلاغي فلم يجعلوه من وكدهم.

وقد عرفها ابن يعيش بقوله : ((اعلم أن المراد بالكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له، لضرب من الاستحسان والإيجاز، ومن ذلك قوله تعالى ((كَانَ يَأْكُلُ مِنَ الطَّعَامِ))<sup>(٧)</sup> كنى بذلك عن قضاء الحاجة))<sup>(٨)</sup>.

وفصل الرضي تعريفها إذ قال : هي ((أن يعبر عن شيء معين، لفظاً كان أو معنًى، بلفظ غير صريح في الدلالة عليه، إما للإيهام على بعض السامعين، كقولك: جاعني فلان، وأنت تريد: زيداً، وقال فلان: كيت وكيت، إيهاماً على بعض من

فتشملها جميعاً، في حين أنها أسماء حَسَب. فكان من وكذ البحث دراسة هذه الأسماء واحدة تلو الأخرى في ظل عنوان يجمع أطرافها ويلم أشأتها، ثم تتبوع الآراء والمقولات التي بصدها، كما وردت في أبوابها النحوية المعينة عند قدامى النحويين ومحدثيهم.

وسأعرض لها متناولاً الأنماط التركيبية التي جرت عليها، متجاوزاً كل ما يتعلق بالجانب التاريخي الغابر لهذه الأسماء، والذي يسوغ ذلك أن البحث في أصول المفردات ليس من مهمة النحوي الذي ينتهج منهجاً وصفيّاً، فالبحث في تلك الأصول لا يقع على عاتق المنهج الوصفي، الذي يوصف بأنه ساكن<sup>(١٧)</sup>؛ لأنه يعنى بما هو منطوق فعلاً، أو ما هو مكتوب ((باعتبار أن اللغة لها وجهان: وجه الكلام وهو الذي تتصرف إليه الوصفية بأهمية خاصة، ووجه الكتابة، لذلك أثر الوصفيون تقسيم اللغة إلى لغة الكلام، ولغة الكتابة))<sup>(١٨)</sup>، وقد كان مذهب الخليل أن الكلمتين إذا ما كان لهما التركيب أصبحتا كلمة واحدة مستقلة، لها صورة أخرى وحكم جديد<sup>(١٩)</sup>. وتابعه على ذلك جمهور الكوفيين<sup>(٢٠)</sup>. وهذا ما يصدق على بعض أسماء الكناية التي تركبت، فالذي يهنا هو ما انتهت إليه هذه الأسماء في الاستعمال، ولو أنها أفردت أو تركبت لاختلف معناها و لتباينت وظيفتها.

وقد نبّه فندريس على ذلك، وهو في صدد كلامه على الأدوات النحوية - اسماً كانت أو فعلاً - قائلاً: إن هذه ((الأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة أفرغت عن معناها الحقيقي واستعملت مجرد موضحات، أي مجرد رموز))<sup>(٢١)</sup>. وهو بهذا لا يثبت

يسمع، أو لشناعة المعبر عنه، كهن في الفرج، أو الفعل القبيح، كوطئت وفعنت، عن جامعت، والغائط للحدث))<sup>(٢١)</sup>.

وأوجز الغلاييني تعريف الكناية في النحو بقوله: ((هي ألفاظ مبهمة يكنى بها عن مبهم من عدد أو حديث أو فعل، وهي: كم وكذا وكأين وكيت وذيث))<sup>(٢٠)</sup>.

ومن خلال ما تقدم لا يخفى أن المفهوم من معنى الكناية أنها ضد التصريح، وأن معناها في اللغة والاصطلاح ومعناها في الدرس النحوي بوصفها ألفاظاً، تربطه علاقة، وهي عدم التصريح أو لازم المعنى، فضلاً عما تشتمل عليه الكناية من الإبهام، وهو الذي بات موضع اهتمام النحويين.

غير أن ثمة اختلافاً بين النحويين في عرضهم لألفاظ الكناية وتسميتها وحصرها أو إيرادها في موضع دون آخر، فكان أن وردت في أبواب أو مباحث نحوية مختلفة انحصرت في باب كم، وما جرى مجرى كم في الاستفهام<sup>(٢١)</sup>، وباب الكنايات<sup>(٢٢)</sup>، وباب كنايات العدد<sup>(٢٣)</sup>، وباب أسماء الكناية<sup>(٢٤)</sup>، ومبحث الكناية عن الأعلام<sup>(٢٥)</sup>، وآخر عن غير الأعلام<sup>(٢٦)</sup>.

ومن هنا نجد تعدد تسميات الأبواب النحوية التي تعالج الألفاظ التي فيها كناية، لكن الذي يمكن الركون إليه في تسميتها هو (أسماء الكناية) وليس ألفاظ الكناية أو غيره؛ ففي هذا العنوان ما يعبر عن حقيقتها، ويكشف عن الوجه المناسب لها، فهي في المقام الأول أسماء، منها مبني، وهو الكثير، ومنها معرب، وهو القليل، كما سيتضح، فضلاً عن أن تسميتها بالألفاظ تسمية يشوبها العموم تتضوي تحتها أقسام أخرى غير الاسم، أعني الفعل والحرف

يقال: جاغني فلان وفلان آخر، إذ هو موضوع للكناية عن العلم<sup>(٢٧)</sup>.

ولعل الإبهام الذي تشتمل عليه الكناية في هذين الاسمين منع من تكريرهما تجنباً للإيغال في الغموض والإبهام الذي يضيفهما التكرير، فلا يفهم من الكلام شيء، فلا بد من وجود قرينة يستدل بها على المعنى كأن يكون أحدهما معروفاً والآخر نكرة. ولم ترد فلانة منونة؛ لأنها ممنوعة من الصرف، قال الرضي<sup>(٢٨)</sup> (ويمتنع صرف فلانة، كما يجري (أفعل) بمعنى أحقق مجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف)<sup>(٢٨)</sup>.

وصفوة القول في ما سبق أن اسمي الكناية (فلان وفلانة) اسمان معربان، يكون إعرابهما بحسب موقعهما في الجملة، أحدهما مصروف وهو (فلان) الذي يكنى به عن العلم العاقل المنكر، والآخر غير مصروف، وهو (فلانة) الذي يكنى به عن العلم العاقل المؤنث، ولعل سبب عدم صرف فلانة هو اشتغالها على علتين أولهما التأنيث وثانيهما العلمية، لما تنطوي عليه من كناية عن العلم.

ومن الجدير بالذكر أنك إذا أردت أن تكني عن الكنى قلت: أبو فلان وأم فلان، وأبو فلانة وأم فلانة للعلاء<sup>(٢٩)</sup>. ولا يخفى أن الكناية عن الكنى لا تخرج إلا لتأدية معنى، فهذا ابن فارس يخبرنا عن قول العرب: أبو فلان أنه للتبجيل إذ قال<sup>(٣٠)</sup> (والكناية التي للتبجيل قولهم (أبو فلان) صيانة لاسمه عن الابتذال)<sup>(٣٠)</sup>.

وقد ورد أحد هذين الاسمين بلفظ المذكر فقط في موضع واحد من القرآن الكريم، وهو (فلان) وذلك في قوله تعالى ﴿يَا وَيْلَتَا لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾<sup>(٣١)</sup>، أي يا هلاكي وحسرتي يا ليتني لم

لها صلة بالمعنى القديم، ويرى الدكتور مصطفى جمال الدين ((أن إرجاع المفردات النحوية بأشكالها المختلفة إلى أصولها هي وظيفة (فقه اللغة) لا النحو؛ لأن مهمة النحوي إيضاح ما استقر عليه المعنى الوظيفي الذي تؤديه الكلمات ضمن الجملة، وترك البحث عن أصولها إلى غيره من فقهاء اللغة)<sup>(٣٢)</sup>. وقد أخذ الدكتور العزاوي الدكتور المخزومي في هذا الشأن، قائلاً: ((لم يراع المخزومي وهو يعيد دراسة العربية هذا المبدأ، فكان يجاوز المرحلة التي وجدت فيها كلمة على صورة معينة، لبحث الصورة التي كانت عليها في مراحل غابرة)<sup>(٣٣)</sup>. وليس لي بعد هذا وغيره أن أفق على أطلال تلك الأسماء التي فيها ما فيها من التمثل الذي لا يخلو من تعسير النحو لا تيسيره، إذ لا حاجة بي إلى ذلك.

#### أولاً: فلان وفلانة:

يكنى باسمي الكناية (فلان) الذي للمذكر، و(فلانة) التي للمؤنث عن أعلام العقلاء، أو - بتعبير قدامى النحويين - عن أعلام الأناسي، قال ابن يعيش: ((وفلان وفلانة: كنايات عن أعلام الأناسي خاصة، ولا يدخلها اللام إيداناً بأن المكنى عنه كذلك، قال الشاعر: في لَجَّةِ أُمِّسِكَ فُلَانًا عن قُلِّ)<sup>(٣٤)</sup>. ثم ذكر ابن يعيش أن الشاعر أراد فلاناً عن فلان، وإنما حذف تخفيفاً، وهذا الحذف من تغييرات النداء، لكن استعماله هنا ضرورة شعرية<sup>(٣٥)</sup>.

وهذان الاسمان معربان، قال الرضي: ((اعلم أن جميع الكنايات ليست بمبنية فإن فلاناً وفلانة، منها بالاتفاق، معربان)<sup>(٣٦)</sup>.

ومنع الرضي من تكرير فلان، معللاً ذلك بقوله: ((ولا يجوز تكرير فلان كسائر الأعلام، فلا

ومن خلال الكناية وعدم التصريح لا تقتصر أحكام الآيات على سبب نزولها أو الحوادث التي وقعت في زمنها بل يجري الحكم عاماً وشاملاً لجميع الناس الذين هم موضع تكليف أمام الله عز وجل.

وأورد الرضي رأياً لابن السراج كان قد تابعه عليه صاحب الكافية ابن الحاجب، إذ ذهب إلى أن لفظ فلان لم يأت إلا محكياً كما في قوله تعالى المذكور آنفاً، وقد رده الرضي بقوله: ((وهو منتقض بما روى الأصمعي عن مرار العبسي:

سكنوا شبيثاً والأحص وأصبحوا

نزلت منازلهم بنو نبيان

وإذا فلان مات عن أكرومة

سئوا معاوز ففده بفلان

ويقول معن بن أوس المزني:

أخذت بعين المال حتى نهكته

وبالدين حتى ما أكاد أدان

وحتى سألت القرض عند نوي الغنى

ورد فلان حاجتي وفلان))<sup>(٣٧)</sup>.

والظاهر أن فلاناً إذا كان محكياً لم

يجاوز إلا المخصوص بسبب النزول أو الذي كان سبباً في نزول الآية، وإذا كان كناية عن العلم فيمكن أن يسري على المخصوص بالنزول وعلى غيره من الظالمين.

### ثانياً: الفلان والفلانة :

اسماً كناية عن أعلام غير العقلاء أو ((كناية عن غير الأدميين))<sup>(٣٨)</sup> كما قال سيبويه. أو كناية عن أعلام البهائم، كما ذهب ابن يعيش والرضي<sup>(٣٩)</sup>.

فالعرب إذا ما أرادت أن تكني عن أعلام غير العقلاء أدخلت الألف واللام على فلان وفلانة، فتقول: الفلان والفلانة، ((وذلك لنقصانهن عن درجة

أصاحب فلاناً ولم أجعله صديقاً لي، فكنى بفلان عن الشخص أو عن الذي أضله وهو - كما يروى - (أبي بن خلف)<sup>(٣٢)</sup>. وذكر القرطبي أنه كنى عنه ولم يصرح باسمه، لكي يتناول جميع من فعل مثل فعله<sup>(٣٣)</sup>، فيكون بذلك عاماً لا خاصاً يسري حكمه على سائر بني آدم من الذين يتخذون الشيطان عضداً.

وقد جاء في سبب نزول هذه الآية أنها نزلت في عقبة بن أبي معيط بن أمية، الذي كان يكثر مجالسة النبي (ص)، واتخذ ذات يوم ضيافة فدعا النبي (ص) إليها فأبى النبي أن يأكل من طعامه حتى ينطق بالشهادتين ففعل. وكان أبي بن خلف صديقه، فعاتبه وقال: صبأت يا عقبة، فحرضه على البزق في وجه النبي ففعل<sup>(٣٤)</sup>.

فإذا ما حُمِلت الآية على سبب النزول (فلاناً) يعني ألباً وهو كناية عنه، وإذا كان المراد به الجنس أي جنس الظلمة ((فالمراد به كل خليل يضل عن الدين ولو قال لم اتخذ فرعون وهامان وإيليس وجميع المضلين لطلال، فقال فلاناً حتى يتناول كل خليل مضل عن الدين))<sup>(٣٥)</sup>.

يتبين من ذلك أن التعبير القرآني أثر استعمال اسم الكناية (فلان) تجنباً للإطالة وطلباً للإيجاز، وهو موضع البلاغة، فيكفيه ذلك عدم ذكر الظالمين بأسمائهم، وما أكثرهم!

وقيل: إن فلاناً كناية عن الشيطان، جاء في الميزان ((وذكر بعضهم أن فلاناً في الآية كناية عن الشيطان وكأنه نظر إلى ما في الآية التالية من حديث خذلان الشيطان للإنسان غير أن السياق لا يساعد عليه، قال تعالى ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾<sup>(٣٦)</sup>.

**ثالثاً: كأي:**

اسم معناه معنى (كم) الخبرية، وهو كناية عن عددٍ أو كمٍّ مبهمين، أصله (أي) المنونة دخلت عليه كاف التشبيه وحُكيت فصارتا بمنزلة (كم) (٤٣)، بعد أن جُعلا كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الأفراد (٤٤). فالكاف جارة وأي مجرورة بها، ولما تركبتا أصبحتا كلمة واحدة محكية لها حكم جديد وصورة أخرى انتهت إليها. وللعرب فيها لغات، سيأتي ذكرها.

أما رسمها، فللعلماء في رسمها وصلاً ووقفاً مذهبان: أولهما (كأين) بالنون، وثانيهما (كأي) بالتثوين (تثوين الكسر). فالذي يذهب إلى الرأي الأول معظم النحويين إذ رأوا الوقف عليها بالنون إتباعاً لخط المصحف (٤٥)، أو إذا كانت مقلوبة إلى كائِنٍ فإذا لم يكن فيها قلب فلا وقوف على النون (٤٦)، ويرى نفر منهم أن اللفظ ((آخره نون ساكنة، كما في (من) لا تثوين تمكن، فلذا يُكتب بعد الياء نون)) (٤٧).

وذهب أصحاب الرأي الثاني إلى أنه يجوز رسمها بالتثوين (كأي)، وجل أصحاب هذا المذهب هم من المحدثين، قال الغلابيني: ((ويجوز أن تكتب كأَيُّ بحسب أصلها)) (٤٨). وقال عباس حسن: ((أصل النون التي في آخرها هو التثوين؛ فيصح الرجوع إلى أصلها ومراعاته عند الكتابة والوقف)) (٤٩). ولكنه ما لبث أن عدل عن ذلك ورجح إثباتها بالنون قائلاً: ((الأحسن إثبات نونها خطأً ونطقاً في جميع اللغات، حتى عند الوقف عليها، منعاً للإلباس)) (٥٠).

والذي يمكن الركون إليه في هذا الصدد هو رسمها بتثوين الكسر (كأي)؛ لعل ومسوغات، أولها: أن (كأي) تركبت من (كاف التشبيه الجارة و أي

الأناسي في التعريف، إذ العلمية فيها إنما كان على التشبيه بالأناسي)) (٤١).

ولا فرق في الأسماء أو الكنى إذا كني بفلان وفلانة عن أعلام غير العقلاء فلا بد من إدخال لام التعريف عليهما، قال الرضي: ((وإذا كني بفلان وفلانة عن أعلام البهائم، أسماء كانت أو كنى، أدخل عليهما لام التعريف، فيقال: الفلان والفلانة، وأبو الفلان وأم الفلان)) (٤١).

ويمكن أن يعزى سبب إدخال (ال) التعريف على فلان وفلانة لتصبحا كناية عن أعلام غير العقلاء إلى التفريق بين العاقل وغيره، وفضلاً عن قصد التفريق كانت أعلام غير العقلاء أو أعلام البهائم أولى بالألف واللام من كناية أعلام الإنسان أو أعلام العقلاء، لأن أنس الإنسان بجنسه أكثر، فهو عنده أشهر من أعلام البهائم، فكان فيها نوع تكبير (٤٢). فكان الألف واللام في الفلان والفلانة تدلان على أمر معهود اتفق عليه المتكلمون أو الناطقون، فاختصت من أجل ذلك بالإشارة إلى غير العاقل، بعد إضفاء التعريف عليه.

ولعل الكناية بالفلان والفلانة فيه تكريم للمخاطب أو المستمع إذ يؤثر المتكلم عدم التصريح بأسماء البهائم لئلا يחדش السمع بكلمات تنبو على مسامع الجالسين في محفل يحفه الأدب والاحترام، وهذا إنما يدل على مكارم الأخلاق لدى أمة العرب، ومن طرائقهم المؤدبة في التعبير والخطاب.

أما حكمهما من حيث البناء والإعراب، فهما من الواضح اسمان معربان كسابقيهما يعربان بحسب موقعهما من الجملة. وتجدر الإشارة إلى أن هذين الاسمين لم يردا في القرآن الكريم.

ركبوهما اسماً على فاعل، فالكاف فساء الكلمة، والهمزة التي كانت فاء (أي) صارت عيناً، وحذفت إحدى الياعين، وبقيت الأخرى لأمّاً<sup>(٥٥)</sup>. وقد وصف أبو حيان هذا الرأي بالغرابة إذ قال: ((ومن غريب المنقول أن يونس ذهب في هذه اللغة إلى أن (كائِن) اسم فاعل فعلى هذا لا يوقف إلا بالنون ويثبت خطأ ووقفاً))<sup>(٥٦)</sup>.

وخامسها: أن الرسم القرآني أو رسم المصحف، رسم خاص به ولا يقاس عليه، مثله في ذلك مثل خط العروضيين في كتابتهم العروضية.

وأخيراً أن الرسم بالتونين أدل على حقيقتها وأحفظ على أصلها، فإذا ما أخذنا بذلك كله سهلت كتابتها وقراءتها معاً، فلأنها حكيت هكذا تبقى محافظة على شكلها خطأً بالتونين وعلى لفظها بالتونين وصلاً ووقفاً، متجنبيين الخلاف الواقع من جراء قراءتها في الوقف بنون أو بحذفها، فهذا أبو حيان يخبرنا باختلاف القوم في قراءتها عند الوقف، قال: ((اختلفوا في الوقف عليها في اللغة المشهورة وهي (كائِن) فذهب الفارسي والسيرافي وجماعة من البصريين إلى أنه بحذف النون، وذهب ابن كيسان وابن خروف إلى أنه بإقرار النون، والوجهان منقولان عن أبي عمرو والكسائي))<sup>(٥٧)</sup>.

أما لغاتها، فقد تباينت نظراً للمسوع والمنقول عن العرب، وقد ذكر أهل العربية تلك اللغات واجتهدوا في بيان تصريفها وأوزانها وما انتابها من قلب وإبدال وحذف، ضاربين مختلف الأمثلة بغية توضيح ما طرأ عليها من جراء اللغات، وهو أمر لا يغير من معناها الذي تركبت من أجله وهو الكناية عن التكثير. فكان حاصل كلامهم فيها اللغات الآتية<sup>(٥٨)</sup> :

المنونة) وحكيت فاتخذت لها شكلاً لا يلحقه التغيير وهو ما أضفته عليها الحكاية، فهي على ذلك تكون لفظاً وخطاً بالتونين وفي حال الوصل أو الوقف ؛ ولذلك رد رأي ابن كيسان القائل بجر ميمز كأي على إضافة كأي إليه، بقول النحاة الذاهب إلى أنه لا يجوز إضافتها، إذ المحكي لا يضاف، ولأن في آخرها تتويناً، فهو مانع من الإضافة<sup>(٥٩)</sup>.

وثانيها: أن التونين الذي في آخرها فيه دلالة على اسميتها ولا سيما اسمية الجزء الثاني الذي تركيب مع جزئها الأول، وهو ما جعلها حتى بعد التركيب تبقى اسماً يقال له اسم كناية، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار مزية التونين فإننا نضع في الحسبان الخلاصة التي أوجدها النحاة من دراستهم التونين والتي مفادها أن وظيفة التونين تمييز الاسم من غيره، فالكلمة التي تقبل التونين هي اسم وليست فعلاً، ولا حرفاً، ثم إنه يمثل إحدى خواص الاسم<sup>(٦٠)</sup>، فهو (ظاهرة شكلية واضحة، ترشح الكلمة للاسمية، وتجعلها في عداد الأسماء، فحين نقول: (هذا رجل) نلاحظ بسهولة الاسمية التي تميزت بها كلمة (رجل) من جراء التونين))<sup>(٦١)</sup>.

وثالثها: مقولة أحمد بن فارس في إثبات التونين خطأً في كأي، قال: ((وسمعت بعض أهل العربية يقول: ما أعلم كلمة يثبت فيها التونين خطأً غير هذه))<sup>(٦٢)</sup>، يعني: كأي.

ورابعها: أن رسمها بالنون جعل بعض النحاة يتوهمون أصالة النون في (كأي)، فقالوا في (كائِن) - وهي إحدى لغات كأي وتليها في الشهرة - إنها اسم فاعل من كان، جاء في شرح الرضوي على الكافية ((قال يونس: هو اسم فاعل من كان، وذهب المبرد، وهو الأولى، إلى أنهم بنوا من الكلمتين لما

ومن الجدير بالملاحظة أن أكثر النحاة عندما عرضوا لهذه اللغات (لغات كأي)، أوردوا رسمها بالتثوين (تثوين الكسر).

وأما بشأن دلالتها وإعرابها وعملها، فقد ذهب السواد الأعظم من النحاة إلى أن معناها التثوير أو الإخبار عن الكثرة، وهي بمنزلة (كم) الخبرية يكنى بها عن مبهم من عددٍ أو كم<sup>(٦٥)</sup>. وقد شاركت (كم) في أمور تتلخص بالآتي<sup>(٦٦)</sup> :

١- الإبهام.

٢- إفادة التثوير.

٣- لزوم التصدير.

٤- البناء على السكون في محل رفع، أو نصب بحسب موقعها، عدا الجر بخلاف (كم).

٥- الافتقار إلى التمييز، ولكنه تمييز مجرور بـ(من) لا بالإضافة. والجار والمجرور متعلقان بكأي، وقد ينصب تمييزها.

إن الشواهد والأمثلة كثيرة ومطرودة فيما يتعلق بتمييزها المجرور بـ(من)، نحو المذكور آنفاً من شواهد شعرية، ومن نحو قولهم: (كأي من غني لا يقنع)، وقولهم: (كأي من كتاب لا يساوي المداد الذي كتب فيه)، وعليه جرى الاستعمال القرآني- كما سير- إذ جاء تمييزها مجروراً بـ(من)، قال سيبويه: ((فإنما ألزموها (من) لأنها تؤكد، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام وصار كالمثل))<sup>(٦٧)</sup>. وذهب ابن خالويه إلى أن كأي ((لم تقو على نصب التمييز قوة (كم) فالزمت (من) لضعفها عن العمل))<sup>(٦٨)</sup>، فهي بمنزلتها أو شبيبتها في الوظيفة. ويبدو أن هذا ما دعا ابن عصفور إلى أن يقول: ((ويلزم تمييزها من))<sup>(٦٩)</sup>.

-كأي، وكأء على وزن كآع.

-كئيء على وزن كئيع.

-كأي على وزن كعئي.

-كإ على وزن كع.

قال ابن يعيش : ((فهذا ما بلغنا من لغاتها، وأصل هذه اللغات وأفصحها كأي بياء مشددة...وبعدها في الفصاحة والكثرة (كآء) بوزن (كآع) وهي أكثر في أشعار العرب من الأولى، ثم باقي اللغات متقاربة في الفصاحة))<sup>(٥٩)</sup>.

يتبين مما تقدم أن أشهر لغات كأي وأفصحها ما كان أصل لها وهو (كأي) وتليها في ذلك (كآء) وعليها قول زهير بن أبي سلمى<sup>(٦٠)</sup> :

وكآء ترى من صامت لك مُعجِب

زيادته أو نقصه في التكلّم

والغريب أن أحد المحدثين ينسب هذا القول إلى المتنبّي ثم يقول إن ((الشاعر قد أتى بها ليقصد كآء] هنا لضرورة الوزن مما يرجح أنها كانت من صناعة الشعراء وابتكاراتهم))<sup>(٦١)</sup>. والحال أنها لغة من لغات العرب أودعها الشعراء في شعرهم، كما هو جلي.

وعليها أيضاً قول الشاعر<sup>(٦٢)</sup>:

وكائن ردّنا عنكم من مدّجج

يجيء أمّ الألف يردّي مقنعا

وقول جرير<sup>(٦٣)</sup> :

وكآء بالأباطح من صديق

يراني لو أصيبت هو المصابا

غير أن اللغات الثلاث الأخيرة لم يسعفنا فيها السماع من الشعر، قال السيوطي: ((قال أبو حيسان: وهذه اللغات الثلاث نقلها النحويون، ولم ينشدوا فيها شعراً فيما علمت))<sup>(٦٤)</sup>.



عبد الله: ثلاثاً وتسعين))<sup>(٧٧)</sup>. ومثالها الآخر قولك:  
بكأين تبع هذا الثوب؟ أي بكم تبعه<sup>(٧٨)</sup>.

وفي هذا التمثيل ثلاثة أمور تحتاج إلى سماع  
عن العرب، هي إدخال حرف الجر على كأي وحذف  
تمييزها واستعمالها استفهامية. ونصوص من وقفنا  
على كلامه من النحويين أن كأي لا تكون إلا خبرية.  
وذكر السيوطي أن إفادتها للاستفهام نادر،  
ومن أجل ذلك فقد أنكره الجمهور فقالوا: ((لا تقع  
استفهامية أليّة))<sup>(٧٩)</sup>.

ويبدو أن معنى الاستفهام في (كأي) لا يسعفه  
السماع خلا الحديث الذي قدمه ابن مالك والذي تبدو  
عليه ملامح الوضع والجعل، فأَيُّ قارئٍ هذا للقرآن  
كعبد الله بن مسعود لا يعرف أن سورة الأحزاب  
ثلاث وسبعون آية! كما هي في المصحف، وليست  
ثلاثاً وتسعين كما جاء في الرواية. وعليه فالذي ذكره  
السيوطي من أن جمهور النحاة أنكره، هو الواقع،  
لغرابية الاستعمال.

وعلى أية حال، فإن كأي لا تغادر معناها  
الكناثي، فهي تصحبه وإن كانت استفهامية كما زعم  
ابن مالك، يكنى بها عن عدد أو كم مبهمين.

وقد وردت (كأي) في سبعة مواضع من  
القرآن الكريم، وذلك في (آل عمران: ١٤٦،  
ويوسف: ١٠٥، والحج: ٤٥، ٤٨،  
والعنكبوت: ٦٠، ومحمد: ١٣، والطلاق: ٨). ومثال ذلك  
قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ  
كَثِيرٌ﴾<sup>(٨٠)</sup>.

ولم ترد كأي في القرآن الكريم إلا كما نطق  
بها أكثر العرب وهو استعمالها مع (من) الجارة  
لتمييزها من غير فصل بينها وبين تمييزها في جميع  
المواضع، ولم تخرج فيه عن تأدية دلالة التكرير، إنما

غير أن ثمة ما يصطدم مع هذا المقرر، وهو  
مجيء تمييزها منصوباً في نصوص مسموعة عن  
العرب، كقول الشاعر<sup>(٧٠)</sup>:

أطردُ اليأسَ بالرجَا فكأيُّ

ألمَا حَمُّ يُسرُهُ بعد عُسرٍ !

وقول الآخر<sup>(٧١)</sup>:

وكائنٌ لنا فضلاً عليكم ومنَّةٌ

قديمًا، ولا تدرون ما مَنَّ منعمٌ

ومنه قولهم ((كأينُ رجلاً قد رأيت))<sup>(٧٢)</sup>، إذ

نجد التمييز منصوباً غير مفصول عنها. ومثله قولهم  
مع الفصل بالجملة الفعلية المصترفة بـ(قد): ((كأينُ  
قد أتاني رجلاً))<sup>(٧٣)</sup>.

والذي يظهر من ذلك أن استعمال هذه  
التركيبة يبدو صحيحاً؛ لأن الشواهد الفصيحة أيدته  
وجاءت به، ولا يجوز إغفالها والقول بلزوم تمييز  
كأي لـ(من)، كما ذهب ابن عصفور، وقد أصاب  
سببويه ومن تابعه بقوله: إن ((أكثر العرب إنما  
يتكلمون بها مع من))<sup>(٧٤)</sup>؛ إذ لم يقل جميعهم. وربما  
قلة ما ورد عن العرب في نصب تمييز كأي كان  
سبباً في تلك التعليقات التي يمكن قبولها.

ولعل البحث قد أشار إلى ما يعزز هذا  
المعنى، وهو عدم جواز جر تمييز كأي بإضافته إليها،  
فهو أمر مردود؛ لأنه لا يجوز إضافة المحكي  
والمنون، فهما مانعان من الإضافة<sup>(٧٥)</sup>.

وثمة معنى آخر تؤديه (كأي) لم يقل به سوى  
ابن مالك، وهو معنى نادر أو قل: يأتي معها على  
قلة، وهو (الاستفهام)، قال ابن مالك: ((وانفردت  
كأينُ أيضاً بأنها قد يستفهم بها كقول أبي بن كعب  
(رض) لعبد الله<sup>(٧٦)</sup> كأينُ تقرأ سورة الأحزاب؟ فقال

حافظت عليها واكتسبت دلالة أخرى أضفاها عليها السياق. يرى الدكتور فاضل السامرائي أن كأي تستعمل في مواطن التفضيم والتعظيم فضلاً عن التكثير، وبديل على ذلك الاستعمال القرآني لها<sup>(٨١)</sup>.  
ففي قوله تعالى ﴿وَكَايِّنَ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ موطن تفضيم وتأسيس للرسول والجماعة المؤمنة لما حصل لهم في معركة أحد بأن هذا حصل لمن قبلهم من المؤمنين يؤدي مع كأي، وهكذا شأن كل ما ورد بكأي فإن موطنه التفضيم زيادة على التكثير<sup>(٨٢)</sup>.

وقد قرئت ((كأي في هذه الآية (وكائن) بوزن كاعن حيث وقع ابن كثير))<sup>(٨٣)</sup>، وقرأ ابن محيصن (وكئن) بالقصر عم (كأي) بوزن رمى، (وكيء) بتقديم الياء على الهمزة<sup>(٨٤)</sup>.

ويبدو أن اللغات والقراءات هي روافد التنوع في صورة كأي غير أن أشهرها كائن ثم اللغات الباقية التي لم يشفع لها الشعر بالشواهد، في حين تكفلت بمجبتها بعض القراءات القرآنية.  
وصفوة القول فيما تقدم أن كأي جاءت فيما هو مسموع ومنقول إما مبتدأ أو مفعولاً به، ولا يكون خبرها إلا جملة فعلية فعلها ماضٍ أو مضارع، أو شبه جملة تختص بالجار والمجرور. أما تمييزها فلم يرد إلا مفرداً، وهذا ما يعزز الاستعمال اللغوي وتقرُّ به الشواهد والأمثلة.

#### رابعاً: كذا:

اسم كناية مبني بعد التركيب من كلمتين - يكتى به عن عدد وغيره من قسول وفعل ومكان وزمان وسوى ذلك، وقد أضحى السياق الذي ترد فيه فاصلاً في بيان وجهها في كونها اسم كناية، أو

عَدِ النَّفْسِ نَعْمَى بَعْدَ بُوْسَاكَ ذَاكِرَا  
وَكَذَا وَكَذَا لَطْفًا بِهِ نَسِيَ الْجَهْدُ  
وقد نصَّ النحاة على أن النمط الأخير هو الأوضح لأنها مشفوعة بالمسموع من كلام العرب ومثل بها أئمة النحو كسيبويه والأخفش<sup>(٩٢)</sup>.  
والجدير بالذكر أن النحاة لم يحفظوا لـ(كذا) التي يكتى بها عن العدد إلا الشاهد المذكور آنفاً الذي جاءت فيه كذا مكررة بالعطف إذ لم تأت كذا مفردة

اللغويين، إذ إنها ترد للكناية عن غير العدد، كما مر، فهي كناية عن قول أو فعل أو مكان أو زمان.

وأما الرأي الثالث الذي يذهب إلى أنها بمنزلة ما استعملت استعماله من الأعداد، فلا يخفى أن لفظه أثره في توجيه دلالة التراكيب النحوية في ذلك التقسيم وتلك الجمل، وهو ما نجد في مسائل (الأقارير) الفقهية<sup>(٩٨)</sup>. وقد بيّن الحريري ذلك قائلاً: ((وعند الفقهاء أنه إذا قال من له معرفة بكلام العرب: لفلان عليّ كذا كذا درهماً ألزم له أحد عشر درهماً، لأنه أقل الأعداد المركبة، وإن قال: له عليّ كذا وكذا درهماً ألزم واحداً وعشرين درهماً لكونه أول مراتب العدد المعطوفة، وذلك أن المقرّ بالشيء المبهم لا يلزم إلا أقل ما يحتمله إقراره ويشتمل عليه اعترافه كما أنه إذا قال: له عليّ دراهم، لزمه ثلاثة لأنها أدنى الجمع))<sup>(٩٩)</sup>، ونقل ابن هشام قولاً لأبي علي الفارسي بعد أن سأله تلميذه ابن جني عما تقدم من التراكيب والجمل: ((هذا من استخراج الفقهاء، وليس هو في النحو))<sup>(١٠٠)</sup>.

ويبدو أن هذه التراكيب التي عرض لها النحاة في كتبهم، وربّوا عليها المعاني والدلالات هي من وضع المصنفين لا من سماع اللغويين عن العرب، ومن هنا قال ابن مالك معقّباً على ذلك: ((مستند هذا التفصيل للرأي لا الرواية))<sup>(١٠١)</sup>، ووصفه ابن هشام بـ ((أنه قول بلا دليل، وإنما هو مجرد قياس في اللغة))<sup>(١٠٢)</sup>.

ولعل الغرض من الكناية بـ (كذا) وما تؤدبه من دلالات ومعان إلى جانب ما تقدم، هو الاختصار وعدم التكرار والإعادة لقول أو عمل وغيره، أو التخلص من نكر أعداد قد تكون متزايدة، فنقل بذلك العبء على المتكلم.

أو مكررة بدون عطف في شاهد آخر، وهذا مدعاة إلى القول إن تحري استعمال ذلك الشاهد ومحاكاته هو الصواب ففيه مجارة لكلام العرب الفصيح .

ومن الأمثلة والشواهد التي ترد فيها (كذا) كناية عن غير العدد كالقول والفعل والمكان والزمان، قولهم: (قال فلان كذا)<sup>(٩٣)</sup>، وقولهم: (أما بـمكان كذا وكذا وجد؟) ومنه ما جاء في الحديث أنه يقال للعبد يوم القيامة: ((أ تذكر يوم كذا وكذا؟ فعلت فيه كذا وكذا))<sup>(٩٤)</sup>.

وهذا ما يعزز ما ذهب إليه البحث من متابعة النمط الأفصح وهو تكرار كذا مع العطف؛ فبه نطق الحديث الشريف وإليه مالت الأمثلة إذ جاءت على وفق أنماط كذا التي هي كناية عن العدد.

وأما دلالتها، فلأنها بمنزلة كم الخبرية، فهي تفيد التكثر، وهو مذهب ابن مالك وشراح ألفيته<sup>(٩٥)</sup>. وقيل إنها للعدد مطلقاً قليلاً أو كثيراً، وهو ما حكاه ابن هشام<sup>(٩٦)</sup>. وذهب الكوفيون إلى أنها تفسر بما يفسر به العدد الذي هي كناية عنه أو بمنزلة ما استعملت استعماله من الأعداد الصريحة فيقال: ((له كذا دراهم، فتكون للثلاثة فما فوقها إلى العشرة، و(كذا كذا درهماً) فتكون للأحد عشر فما فوقها إلى التسعة عشر، و(كذا درهماً) فتكون للعشرين وأخواتها من العقود إلى التسعين، و(كذا وكذا درهماً) فتكون للواحد وعشرين وما فوقها من الأعداد المتعاطفة إلى التسعة والتسعين، و(كذا درهم) فيكون للمئة ولألف وما فوقهما))<sup>(٩٧)</sup>.

فأما دلالتها على التكثر، فهذا أمر منوط بالسياق الذي ترد فيه، فلا تدل على الكثرة مطلقاً فقد تدل أحياناً على القلة المجهولة. وأما أنها للعدد القليل أو الكثير فقط، فهذا خلاف الاستعمال والواقع

فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً؛ لأنه غير متناه، فلما قلت : كم، أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة))<sup>(١٠٥)</sup>.

وذهب ابن مالك إلى أن (كم) ((في حالتها أشد إبهاماً من أسماء العدد، لأن أسماء العدد تدل على العدد دلالة تنصيص، ولا تدل على جنس المعدود، والأمران بذكر (كم) مبهمان، فكان افتقارها إلى مميز أشد من افتقار أسماء العدد))<sup>(١٠٦)</sup>، وهو بهذا يؤكد أن حاجة (كم) إلى التمييز أشد من حاجة أسماء العدد، لأن أسماء العدد تدل على العدد ولا تدل على جنسه، والعدد وجمسه مع (كم) مبهمان.

فلاستفهامية يُسأل بها عن عدد مبهم يراد تعيينه، نحو : كم كتاباً قرأت؟ والخبرية أداة للإخبار عن عدد كثير، نحو : كم كتاب عندي، ولأن الإخبار بها يرمي إلى كثرة العدد وجب أن يكون هذا الإخبار عن شيء مضي، لأن الذي مضى قد بان كنهه أو مقداره، فيمكن الحكم عليه بالكثرة، أما الذي لم يمض فمجهول المقدار غالباً، ومن ثمَّ كان الدافع إلى استعمال (كم الخبرية) هو الافتخار والمدح بكثرة شيء محبوب معلوم، أو الذم بكثرة شيء معيب<sup>(١٠٧)</sup>. ويمكن تلخيص أوجه الاتفاق والاختلاف بين نوعي (كم) من حيث أحكامهما النحوية التي عرض لها النحاة على النحو الآتي :

أوجه الاتفاق<sup>(١٠٨)</sup> :

١- كلتاها كنايةتان مبهمتان عن العدد واسمان مبنيان.

٢- بناؤهما على السكون في محل رفع أو نصب أو جر، أي بحسب الموقع من الجملة.

وقد يظهر من توخي استعمالها في التعبير أن فيها إخفاء للرقم أو العدد إزاء المتلقي من أجل أن يكون غير عارف به، أو طلباً للتصويه تحقيقاً لحاجة في نفس المتكلم.

وربما يكون تمثلها في الكلام والكناية بها عن عدد مبهم المقدار، إما لجهل المتكلم بمقداره أو لاستغناء موضوع الحديث عن حقيقة العدد وكمه، فلا يراد من المتكلم الإفصاح عنه.

ومن الجدير بالذكر أنه كثر استعمال (كذا) في العربية المعاصرة يكتفى بها عن العدد وغيره، لما في هذا العصر من متطلبات تقتضي السرعة في إيصال المعلومة، فليس هناك من داعٍ إلى التكرار والإعادة بغية توفير الوقت والجهد اللذين يستنفذهما التكرار والاجترار.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن (كذا) بوجهيها سواء أكان كناية عن العدد أم عن غير العدد، لم تقع في القرآن الكريم أو لم ترد فيه.

#### خامساً : كم :

دلت الشواهد التي وردت عن العرب على أن (كم) أكثر الكنايات استعمالاً في كلامهم، فضلاً عن سعة أحكامها النحوية، لذا سيقصر الحديث عليها متجاوزاً مميزها من حيث الفصل بينها وبينه ومن حيث حذفه وتكثيره مشيراً إلى الشائعات من أنماطها التركيبية التي جرت عليها.

تأتي (كم) على وجهين : استفهامية، وخبرية. وهي بوجهيها اسم كناية عن العدد المبهم<sup>(١٠٣)</sup>، في قلته وفي كثرته وضعت للاختصار وترك الإطالة، مغنية عن نكر أعداد لا نهاية لها<sup>(١٠٤)</sup>، وبيان ذلك ((أنك إذا قلت: كم مالك؟ أغناك ذلك عن قولك : عشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مئة أم ألف ؟

موجهاً للمنادى المعني بالهجاء، ويكون المعنى على الثاني إخباراً بكثرة عمات المهجو وخالاته اللواتي يعملن لدى القائل ليشير إلى كونه سيّداً، وقريبات المهجو إماءً وجوارٍ، بدليل فدعاء ومعناها، وعشاري ومعناها<sup>(١١٢)</sup>.

ويبدو أن التنغيم والسياق لهما القول الفصل في تحديد نوع (كم) فضلاً عن دلالة الإعراب المؤداة بالحركات، إذ يرى نفر من المحدثين أن القائل: كم كتاب قرأت، يقصد أن يخبر بكثرة الكتب التي قرأها، فهذه جملة خبرية، ولكنه إن أراد أن يعبر عن معنى الاستفهام فإن عليه أن يغير من مبنى الجملة ليسأل عن عدد ومعدود يجهلها، ويظن أن المخاطب يعلمها، ولا يستطيع أن يغير في (كم) لأنها عنصر مشترك بين الاستفهام والإخبار، لذا كان عليه أن يغير في الحركة الإعرابية على الاسم الذي جاء بعدها، فأصبحت: كم كتاباً، بدلاً من: كم كتاب. وهنا نشير إلى أن الفتحة تحمل قيمة دلالية فاصلة في نقل المعنى، فضلاً عن عنصر التنغيم الذي تكون عليه الجملة في المعنيين، فهي بنغمة مستوية في الخبرية، وبنغمة صاعدة في الاستفهامية<sup>(١١٣)</sup>. والفرق بين النغمتين أن الأولى فيها عدد من المقاطع تكون درجاتها متحدة، في حين توجد في الأخيرة درجة منخفضة في مقطع أو أكثر تليها درجة أكثر علواً منها<sup>(١١٤)</sup>.

وقد تكلم السيوطي على ورود (كم) في العربية والقرآن الكريم قائلاً: ((وترد استفهامية، ولم تقع في القرآن. وخبرية بمعنى كثير))<sup>(١١٥)</sup> وهو قول مردود؛ لوقوعها في القرآن. قال الدكتور عبد الخالق عزيمة: ((جاءت (كم) متعينة للاستفهامية في ثلاث آيات، ومحتملة للاستفهامية والخبرية في خمس

٣- ووقوعهما في صدر الكلام إلا إن سبقهما الجار أو المضاف.

٤- افتقارهما إلى التمييز الذي قد يصح حذفه عند أمن اللبس.

أما أوجه الاختلاف فهي<sup>(١١٦)</sup>:

١- احتياج الاستفهامية إلى جواب، بخلاف الخبرية.

٢- تتضمن الخبرية الإخبار بالكثرة، فتختص بالزمن الماضي وحده لأن التكثر والتقليل لا يكونان إلا فيما عُرِف مقداره، وهذه المعرفة لا تتحقق إلا في شيء قد مضى، في حين أن الاستفهامية تتعدى إلى مختلف الأزمنة.

٣- الكلام مع الاستفهامية إنشائي طلبي، لا يحتمل الصدق والكذب بخلاف الكلام مع الخبرية.

٤- الأغلب في تمييز الاستفهامية أن يكون مفرداً منصوباً بها أو مجروراً بالإضافة أو بـ(من) إن جُرّت (كم) بحرف جر ظاهر، أما تمييز الخبرية فيكون مفرداً أو جمعاً مجروراً بها.

٥- الاسم المبطل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف الاستفهامية، نحو (كم كتاب عندي ثمانون بل تسعون) (كم كتاباً عندك ثمانون أم تسعون؟).

وخير شاهد ضمّ نوعي (كم) بيت للفردق الذي أنشد على أوجه متعددة أودعه النحاة في كتبهم وعرضوا له بالتحليل والمعالجة فكان من وجوهه مجيء (كم) مرة خبرية وأخرى استفهامية<sup>(١١٧)</sup>، قال الفردق<sup>(١١٨)</sup>:

كم عمّة لك يا جريز وخالة

فدعاء قد حلّبت عليّ عشاري

فمن نصب، فعلى الاستفهام. ومن جر، فعلى الخبر. فيكون المعنى على الأول استفهامياً تهكمياً

كانت معلومة عند السامع دخلت (من) على الأصل، ودخلت في التي هي خبر؛ لأنها في العدد والإبهام كهذه))<sup>(١٢٤)</sup>.

والحق أن الآيات التي ذكرها الدكتور عضية لم تغب عن نظر الرضي أو لم يطلع عليها، وأحسب أنها لم تؤثر في حكم الرضي الوارد، لأنه يرى (كم) في هذه الآيات خبرية وليست استفهامية أو تحتل الاستفهام.

وثمة ما يدعو البحث إلى أن يسلك مسلك الرضي، هو أن استدلال الدكتور عضية بتلك الآيات وبقول سيبويه قائم على الاحتمال، وهو ما لا ينهض دليلاً؛ لأن من قواعد التحويين أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال<sup>(١٢٥)</sup>. فضلاً عن ذلك أن النحاة اشترطوا على جواز جر ميمز كم الاستفهامية بدخول حرف الجر عليها، فحينئذ يستوي النصب والجر نحو (بكم درهماً اشتريت الثوب؟) وبكم درهم اشتريت الثوب؟<sup>(١٢٦)</sup>، وعلى ذلك يضمرون (من) جارة لمميز كم استخفافاً كما في قولهم: على كم جذع بيتك، وبكم رجل؟<sup>(١٢٧)</sup>.

ويرى أبو حيان أن حرف الجر في قولهم: على كم جذع بيتك، إنما هو عوض من (من) المقدره الجارة لمميز كم الخبرية، لذلك لا يجوز الجمع بينهما، فلا تقول: على كم من جذع بيتك<sup>(١٢٨)</sup>.

ومما يجدر نكره أن (كم) في القرآن لم ترد مجرورة ألبتة، فضلاً عن أن (من) جاءت ظاهرة بعد (كم) ولم تكن مضمرة أو مقدره للتخفيف.

وتأسيساً على ما تقدم فإن (كم) إذا ما أحصيت في القرآن الكريم نجدتها قد وردت في إحدى وعشرين آية منه، تعيينت ثلاث منها للاستفهام، وقد تقدمت، واستأثرت الخبرية بسائر الآيات، وهي

آيات))<sup>(١٢٩)</sup>، فالاستفهامية وردت في قوله تعالى ﴿قَالَ كَمْ لَبِيتُ قَالَ لَبِيتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾<sup>(١٣٠)</sup>، وقوله تعالى ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِيتُمْ قَالُوا لَبِيتْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾<sup>(١٣١)</sup>، وقوله تعالى ﴿قَالَ كَمْ لَبِيتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ قَالُوا لَبِيتْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾<sup>(١٣٢)</sup>.

ويبدو أن عضية أصاب في جانب ووهم في آخر باحتماله الاستفهامية لخمس آيات آخر خلا الثلاث المذكورات آنفاً، وهو ما حدا به إلى تخطئة الرضي القائل ((وأما مميز كم الاستفهامية، فلم أعره عليه مجروراً بمن، في نظم ولا نثر، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدرى ما صحته))<sup>(١٣٣)</sup>. قال عضية راداً: ((في القرآن خمس آيات تحتل (كم) فيها أن تكون استفهامية وخبرية، وقد جرَّ تمييزها بمن))<sup>(١٣٤)</sup>، والمواضع التي تحتل فيها كم المعنيين في القرآن الكريم هي (البقرة: ٢١١، والأنعام: ٦، ويس: ٣١، وطه: ١٢٨، والسجدة: ٢٦) ومثال ذلك قوله تعالى ﴿سَلِّبْنِي بِبَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾<sup>(١٣٥)</sup>.

وقال عضية متابعاً رده: ((أما قول الرضي: ولا دل على جوازه كتاب، فليس بصحيح، فإن سيبويه ذكر في كتابه أن (من) تدخل في تمييز (كم) فأطلق ولم يخصص ذلك بالخبرية. قال: (ولله دره من رجل، فتدخل (من) هنا كدخولها في كم توكيداً))<sup>(١٣٦)</sup>، ثم قال: ((أما المقتضب فكلامه أصرح وأوضح، جعل دخول (من) في تمييز كم الاستفهامية هو الأصل ثم حملت عليها كم الخبرية. قال: فلما اجتمع في (كم) الاستفهامية وأنها تقع سؤالاً عن واحد؛ كما تقع سؤالاً عن جمع، ولا تخص عدداً دون عدد لإبهامها، ولأنها لو خصت لم تكن استفهاماً؛ لأنها

لثقل الياء، كما في: أين، وكيف، أو لكونهما في الأغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل، ويجوز بناؤهما على الضم، والكسر أيضاً تشبيهاً بحيث، (وجبر) ((١٣٤)).

واعتل النحاة لهذا البناء بعلل، فهذا ابن الحاجب يعلل بناءهما بقوله: ((علة بناء كيت وذيت أنها شاركت كم وكذا في أصل وضعها، وهو كونها موضوعة للكناية عن متعدد، وهذه كذلك)) ((١٣٥)).  
 وذهب الرضي في علة بنائهما إلى القول إنهما ((إنما بُنِيَا، لأن كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام، والجملة من حيث هي هي، لا تستحق إعراباً ولا بناء... فإن قيل: فكان يجب ألا تكون مبنية أيضاً كالجملة؛ قلت: يجوز خلو الجمل من الإعراب والبناء، لأنهما من صفات المفردات من الأسماء، ولا يجوز خلو المفرد عنهما، فلما وقع المفرد موقع ما لا إعراب له في الأصل ولا بناء، ولم يجز أن يخلو منهما مثله، بقي على الأصل الذي ينبغي أن تكون الكلمات عليه، وهو البناء؛ إذ بعض المبنيات، وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريته عن سبب الإعراب، فعريته عن سبب الإعراب: سبب للبناء، كما قيل: عدم العلة: علة لعدم)) ((١٣٦)).

أما المحدثون، فقد حدوا كيت وذيت بأنهما من الكنايات التي يُكنى بهما عن الجملة، قولاً كانت أو فعلاً، أو عن القصة والخبر، أي الحديث عن شيء حصل أو قول وقع، نحو: صنع العامل كيت وكيت، وقال كيت وكيت ((١٣٧)). وقيل: يُكنى بـ(كيت) عن جملة القول، و بـ(ذيت) عن جملة الفعل، نحو: قلت كيت وكيت، وفعلت ذيت وذيت ((١٣٨)). ونُقل نقيض ذلك إذ قيل: ((وإنما العرب تجعل ذيت وذيت كناية عن المقال، وكيت وكيت كناية عن الأفعال)) ((١٣٩)).

(البقرة: ٢١١، ٢٤٩، والأنعام: ٦، وطه: ١٢٨)، والشعراء: ٧، والسجدة: ٢٦، ويس: ٣١، وص: ٣، والدخان: ٢٥، والأعراف: ٤، والإسراء: ١٧، ومريم: ٧٤، ٩٨، والأنبياء: ١١، والقصص: ٥٨، والزخرف: ٦، وق: ٣٦، والنجم: ٢٦)، ومثال ذلك قوله تعالى ﴿رُكِّمَ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَانًا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ ((١٢٩)).

ولأن معناها الكثير، ذهب الزركشي إلى أن (كم) الخبرية غالباً ما تستعمل في التعبير عن الافتخار والمباهاة، بقوله: ((ولم تستعمل الخبرية غالباً إلا في مقام الافتخار والمباهاة؛ لأن معناها الكثير، ولهذا ميزت بما يميز العدد الكثير، وهو مئة وألف)) ((١٣٠)). وتابعه على ذلك السيوطي ((١٣١)).

#### سادساً: كيت وذيت:

اسما كناية عالجهما النحاة معاً دون فصل تحليلاً وتمثيلاً، ولأن الذي يقال عن كيت يصدق على ذيت آثرت عدم الفصل بينهما في معرض دراستهما وعدم تناولهما منعزلين تجنباً للإطالة والتكرار.

إن هذين الاسمين المبهمين يكنى بهما عن الحديث والخبر، فتقول: (كان من الأمر كيت وكيت، وذيت وذيت) ((١٣٢))، وفيهما لغات، قال ابن يعيش: ((وفي كيت وذيت ثلاث لغات: الفتح والكسر والضم، وأصله أن يكون ساكن الآخر على أصل البناء، وتحريكه لالتقاء الساكنين. فمن فتح، فطلباً للخفة لثقل الكسرة بعد الياء، كما قالوا: (أين) و(كيف). ومن كسر، فعلى أصل التقاء الساكنين. ومن ضم، فتشبيهاً بـ(قبل) و(بعد)) ((١٣٣)).  
 وذكر النحاة أن أشهر لغاتها وأكثرها البناء على الفتح، قال الرضي: ((وبناؤهما على الفتح أكثر،

## سابعاً: الهنّ والهنّة:

من أسماء الكناية عن غير الأعلام، الهنّ والهنّة، قال سيبويه: ((إن كان المسؤول عنه من غير الإنس فالجواب الهنّ والهنّة، والفلان والفلاسة؛ لأن ذلك كناية عن غير الآدميين))<sup>(١٤٤)</sup>.

وفصل ابن يعيش القول فيهما بقوله: ((فأما هنّ وهنّة فكنايات عن الأجناس. فـ(هنّ) كناية عن المذكر و(هنّة) كناية عن المؤنث؛ تقول عندي هُنُو زيد، وإذا سئلت عنه قلت: كناية أو تورية بياناً له وإيضاحاً. فإن نكرت وقلت (هنّ) و(هنّة) كان كناية عن النكرات، كما كان (فلان) كناية عن المعارف والأعلام، فإن أضفت كانت كناية عن المعارف المضافة، وأكثر ما يستعمل في المنكرات والشدائد))<sup>(١٤٥)</sup>.

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول امرئ

القيس<sup>(١٤٦)</sup> :

وقد رأيتي قولها يا هنّاهُ

ويحك ألحقت شراً بشراً

وبقول الآخر، وهو الأفيشر الأسدي<sup>(١٤٧)</sup>:

رُحنتُ وفي رجلكِ ما فيهما

وقد بدّأ هنّك من المُنزَر

وقد أراد امرؤ القيس بـ(يا هنّاهُ) :يا رجلُ

للمنادي غير المصرّح باسمه، وهو مما لا يستعمل إلا في النداء. وأراد الأسدي في البيت الثاني الرد على امرأة لامته على شرب الخمر، بأنها لو شربتها لراحت لا تدري بحالها ولظهرت عورتها<sup>(١٤٨)</sup>.

ويظهر من ذلك أن (هنّ) و(هنّة) هما كناية عما يستقبح ذكره، أو هما كناية عن العورة في الرجل أو المرأة، والكناية بهما عن الشيء القبيح من أجل توخي الأدب وتنزيه السمع وتحسين اللفظ.

ومن ينعم النظر فيما قيل ونقل لا يجد فرقاً في الاستعمال، فالقول هو أيضاً فعل، فهو حدث كما أن الفعل حدث، فلا داعي للفصل أو التمييز في الاستعمال بينهما.

وتحدث النحاة عن استعمالهما فذكروا أنهما لا تستعملان إلا مكررتين، بواو العطف أو بدونه، نحو: قال فلان كيت وكيت، وكان من الأمر ذيت وذيت<sup>(١٤٩)</sup>، ((وإنما تكررهما فتقول: كيت وكيت وذيت وذيت، ليكون ذلك أدلّ على الحديث، ولا يتوهم أنهما كناية عن لفظين مفردين))<sup>(١٥٠)</sup>.

أما أصلهما، فهو (كَيْةٌ) و(ذِيّةٌ)، وقد نطقت بذلك العرب فقالت: (كان من الأمر كَيْةٌ وذِيّةٌ)، أو مخففتان منهما، بحذف لام الكلمة وإبدال التاء منها، كما في بنت، والوقف عليهما بالتاء، كما على بنت<sup>(١٥١)</sup>.

ولعل قول العرب الذي أورد كيت وذيت على أصلهما (كَيْةٌ وذِيّةٌ) يمكن أن يُستشف منه أن (ذيت) ربما أبدعها العربي بطريقة الإتيان لـ(كيت) فقال: كيت ذيت، فهي تشارك (كيت) في كل شيء، قال عباس حسن: ((كل ما تقدم في كيت وكيت يقال كاملاً في ذيت وذيت، من غير تفريق في شيء إلا في الحرف الأول الهجائي؛ فهو (كاف) في أحد المركبين، و(ذال) في المركب الآخر، ولا خلاف في شيء بعد هذا))<sup>(١٥٢)</sup>، يضاف إلى ذلك ندرة استعمال (ذيت) وحدها قياساً باستعمال (كيت)، ولا يخفى انحسار استعمال (ذيت) في العربية المعاصرة واستثناء (كيت) بالقدر الكبير - إن لم يكن الأكبر - من الاستعمال في اللغة.

وحري بالذكر أن كلا الاسمين كيت وذيت مما لم ينطق بهما القرآن الكريم.



- (١) اتفاق النحويين على اسمية ألفاظ الكناية، ولم أجد أحداً منهم قال بحرفيتها أو حرفية أحدها، ولذا كان من المناسب إيرادها في حقل يجمعها، هو باب أسماء الكناية، كما فعل بعض المحدثين.
- (٢) إن أسماء الكناية، مبنية ومعربها، من الأسماء التي تلازم حالة واحدة، فهي أسماء جامدة غير مشتقة تدل على الذات دون الحدث، أي لا شأن لها بما تتطوي عليه دلالة الاسم من الثبوت والدوام.
- (٣) تستوي بعض أسماء الكناية في استعمالها مع المذكر والمؤنث، لأنها محكية ما خلا فلان وفلانة، والفلان والفلانة، والهنن والهننة، إذ وردت تارة للمذكر وأخرى للمؤنث.
- (٤) لأسماء الكناية فوائد، منها التعبير عن أمور قد يتحاشى المرء ذكرها احتراماً للمخاطب، أو تنزيه الأذن عما تنبو عن سماعه، أو تحسين اللفظ توخيّاً للأدب، كما في (الفلان والفلانة للبهائم، والهنن والهننة للعبث). ومنها الإيهام على السامع إلى جانب الاختصار وعدم التكرار والإعادة لقول أو عمل، كما في (كذا وكيت وذيت)، أو التخلص من ذكر أعداد قد تكون متزايدة فتقلل بذلك العبء على المتكلم، لاسيما مع (كذا).
- (٥) من أسماء الكناية ما هو معرب مصروف كـ (فلان) للمذكر العاقل، ومنها ما هو معرب غير مصروف لعنتين أولهما التأنيث وثانيهما العلمية التي تكتنفها، كما في (فلانة). وقد تستعملان تجنباً للإطالة وطلباً للإيجاز، وإذا ما كُنِيَ بهما عن الكنى أفادتاً التبجيل.
- (٦) رجح البحث وجهاً وجده مناسباً في رسم (كأي) وهو رسمها بالتثوين لا بالنون، فهو أدل على

وقد منع النحاة (هنة) حسب من الصرف، ولم يتعداها هذا الحكم إذ لا يجري على (هن) نظيرتها في الكناية عن غير الأعلام، غير أن ثمة اتفاقاً بينهما وهو دخول الألف واللام عليهما<sup>(١٤٩)</sup>. وإذا سُكِّنَت النون، فتاء التأنيث مبدلة من اللام كما في أخت وبنيت. وسُكِّنَت العين للإيذان بأن التاء ليست لمجرد التأنيث، لأن تاء التأنيث يُفْتَح ما قبلها<sup>(١٥٠)</sup>.

وقيل إنه قد يُكنى بـ(هن) عن العلم، جاء ذلك فيما نقله الرضي في شرحه على الكافية، قال: ((قيل: وقد يُكنى عن العلم بـ(هن)، كما في قول ابن هرمة، يخاطب حسن بن زيد:

الله أعطاك فضلاً من عطيتيه

على هنٍ وهنٍ فيما مضى وهنٍ  
يعني عبد الله وحسناً وإبراهيم بنى حسن بن  
الحسن بن علي(ع) وكانوا وعدوه شيئاً فاخلفوه،  
والظاهر أنه كُنِيَ عن الجنس، أي: على نثيم ونثيم،  
ونثيم، حُوشوا عن ذلك))<sup>(١٥١)</sup>.

وأغلب الظن أن ما بدا للرضي هو الراجح؛  
فـ(هن) كناية عن النكرات ولم تأت مضافة ليكنى  
بها عن المعارف، ولا تكون الكناية عن الأعلام إلا  
بـ(فلان) كما مر. وقد أراد الشاعر تقييح من هجاء  
لينال من المهجور، لأن (هن) كناية عما يستقبح ذكره  
تنزهاً وترفعاً.

ومن الجدير بالذكر أن (هن) من الأسماء  
السة تعرب بإعرابها وتلحق بقواعدها، ناهيك بأنها  
لم ترد في كتاب الله العزيز.

\* الخاتمة:

انتهى البحث إلى جملة من النتائج التي  
توصل إليها، أهمها:

- حقيقتها وأحفظ على أصلها خطأ ولفظاً، وهو أمر من شأنه تيسير كتابتها وقراءتها معاً.
- ٧) تؤدي (كأي) دلالة التكثر مثلها مثل (كم) الخبرية، لكنهما تترقان في اكتساب دلالة أخرى أضفاها عليهما السياق القرآني، فمع (كأي) تجري دلالة التفضيم والتعظيم، في حين تجري مع (كم) دلالة الافتخار والمباهاة.
- ٨) تؤدي (كذا) التي يكنى بها عن العدد، أحياناً، دلالة الكثرة أو القلة بحسب السياق الذي ترد فيه.
- ٩) ذهب البحث إلى أن (ذيت) ابتدعتها العرب بطريقة الإتيان لـ (كيت)، نظراً لما تتشاركان به من أحكام سوى الحرف الهجائي الأول، فضلاً عن ندرة استعمال الأولى قياساً بالأخيرة، لاسيما في العربية المعاصرة.
- ١٠) يؤدي الخبر بـ (كم) و(كأي) مقاصد وأغراضاً بعد ما أضفى عليهما السياق القرآني ما أضفى، يمكن تلخيصها بالعبارة والموعظة والحكمة وإظهار قدرة الله تعالى وسلطانه.
- ١١) لم ترد أسماء الكناية جميعاً في القرآن الكريم، فمنها ما اقتصر ورودها على الموروث العربي من شعر أو نثر، نحو (فلانة والفلان والفلانة وكذا وكيت وذيت والهن والهنة)، ومنها ما نطق بها القرآن مرة، نحو (فلان)، ومنها ما تواتر ورودها فيه، نحو (كم) و(كأي)، فقد وردت (كم) في إحدى وعشرين آية من القرآن الكريم، تعينت ثلاث منها للاستفهام، وسائرهما للخبر. ووردت (كأي) في سبع آيات من كلامه تعالى.
- \* الهوامش :**
- ١) ينظر: مختار الصحاح: أبو بكر الرازي: ٢٨٥، ولسان العرب: ابن منظور: ٢٣٣/١٥-٢٣٤ (كئي)، والوسيط: إبراهيم مصطفى وآخرون: ٨٠٢/٢.
- ٢) ينظر: مفتاح العلوم: السكاكي: ٤٠٢، والتبيان في علم البيان: ابن الزمكاني: ٣٧.
- ٣) الطراز: العلوي: ١٧٣-١٧٤.
- ٤) نفسه: ١٧٤.
- ٥) جواهر البلاغة: أحمد الهاشمي: ٢٠٦، وينظر: المعجم المفصل في اللغة والأدب: د. ميشال عاصي ود. إميل يعقوب: ١٠٢٨/٢.
- ٦) ينظر: الطراز: ١٧٤، وجواهر البلاغة: ٢٠٦-٢٠٧، والمعجم المفصل في اللغة والأدب: ١٠٢٨/٢.
- ٧) المائدة: ٧٥.
- ٨) شرح المفصل: ابن يعيش: ١٤٥/١.
- ٩) شرح الرضي على الكافية: الرضي الاسترلابادي: ١٤٧/٣، وينظر: كتاب التعريفات: الشريف الجرجاني: ١٥٣، والمعجم المفصل في اللغة والأدب: ١٠٢٨/٢.
- ١٠) جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني: ١٠٢.
- ١١) ينظر: كتاب سيبويه: ١٧٠/٢، والمقتضب: المبرد: ٥٥/٣، والمقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني: ٧٤١-٧٥١/٢، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: ١٤١/٢-١٥٠، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي: ٥٠١/٢-٥٠٤.
- ١٢) ينظر: شرح المفصل: ١٦٥/٣-١٨٤، وشرح الرضي على الكافية: ١٤٧/٣-١٦٦، وأسرار النحو: ابن كمال باشا: ١٩٥.
- ١٣) ينظر في ذلك شروح ألفية ابن مالك منها: شرح ابن عقيل: ٣٨٥-٣٨٧/٢، وشرح المكودي: ٢٧٥، وشرح الأشموني: ٦٣٦/٣ وما بعدها، وينظر: النحو الوافي: عباس حسن: ٤٢٧/٤ وما بعدها.
- ١٤) ينظر: جامع الدروس العربية: ١٥٢، والمعجم المفصل في اللغة والأدب: ١٠٢٨/٢.

- ١٥) ينظر: شرح المفصل: ١/١٤٥-١٤٦، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٢٥٩.
- ١٦) ينظر: شرح المفصل: ١/١٤٥-١٤٧، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٢٦٠-٢٦٢.
- ١٧) ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: علي زوين: ١٠-١١، وينظر: مصدره.
- ١٨) نفسه، وينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: د.نعمة رحيم العزاوي: ١٠٨.
- ١٩) ينظر: سر صناعة الإعراب: ابن جنبي: ٣٠٤/١.
- ٢٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري: المسألة ٤٢: ٣١٠-٣٠٩/١.
- ٢١) اللغة: فنديس: ٢١٦.
- ٢٢) البحث النحوي عند الأصوليين: مصطفى جمال الدين: ٢٠٧-٢٠٨.
- ٢٣) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: د.نعمة رحيم العزاوي: ١٦٧.
- ٢٤) شرح المفصل: ١/١٤٦، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/٢٥٩، وشطر البيت لأبي نجم، ينظر: الصاحب في فقه اللغة: ابن فارس: ٢٢٨، وخزانة الأدب: البغدادي: ٢/٣٤٣.
- ٢٥) ينظر: شرح المفصل: ١/١٤٦.
- ٢٦) شرح الرضي على الكافية: ٣/١٤٩.
- ٢٧) نفسه: ٣/٢٥٩.
- ٢٨) نفسه: ٣/٢٥٩.
- ٢٩) ينظر: نفسه: ٣/٢٥٩، وجامع الدروس العربية: ١٠٢ الهامش.
- ٣٠) الصاحب في فقه اللغة: ٢٠١.
- ٣١) الفرقان: ٢٨.
- ٣٢) ينظر: الكشاف: الزمخشري: ٧٤٤، وصفوة التفسير: الصابوني: ٢/٣٣١.
- ٣٣) ينظر: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): ٢٦/١٣.
- ٣٤) ينظر: أسباب نزول القرآن: الواحدي: ٥٣٦، ٥٣٧، والكشاف: ٧٤٤، ومجمع البيان: الطبرسي: ٧/٢٦٠-٢٦١.
- ٣٥) مجمع البيان: ٧/٢٦٣.
- ٣٦) الميزان في تفسير القرآن: السيد الطباطبائي: ١٥/٩٠، والآية: ٢٩ من سورة الفرقان، وينظر: مجمع البيان: ٧/٢٦٣.
- ٣٧) شرح الرضي: ٣/٢٦٠.
- ٣٨) كتاب سيبويه: ٢/٤١٥.
- ٣٩) ينظر: شرح المفصل: ١/١٤٦، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٢٥٩.
- ٤٠) شرح المفصل: ١/١٤٦، وينظر: جامع الدروس العربية: ١٠٢ الهامش.
- ٤١) شرح الرضي على الكافية: ٣/٢٥٩.
- ٤٢) ينظر: نفسه: ٣/٢٥٩-٢٦٠، وجامع الدروس العربية: ١٠٢ الهامش.
- ٤٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/١٧١، وسر صناعة الإعراب: ١/٣٠٦، وشرح المفصل: ٣/١٨١، وهمع الهوامع: ٢/٥٠٢.
- ٤٤) ينظر: شرح المفصل: ٣/١٨١.
- ٤٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/١٦٠، وينظر قراءتها بالنون: كتاب السبعة في القراءات: ابن مجاهد: ٢١٦.
- ٤٦) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: أبو علي الفارسي: ٢/٣٨٧.
- ٤٧) شرح الرضي على الكافية: ٣/١٥١.
- ٤٨) جامع الدروس العربية: ١٠٢، وينظر: المعجم المفصل في اللغة والأدب: ٢/١٠٠٩.
- ٤٩) النحو الوافي: ٤/٤٣٥.
- ٥٠) نفسه.

- ٥١) ينظر: ارتشاف الضرب: أبو حيان: ٣٨٦،  
وهمع الهوامع: ٢٧٩/٢.
- ٥٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٧١/١.
- ٥٣) اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية: فاضل  
مصطفى الساقى: ٣٣.
- ٥٤) الصحابي في فقه اللغة: ١٦١.
- ٥٥) شرح الرضي على الكافية: ١٥١/٣.
- ٥٦) ارتشاف الضرب: ٣٨٨/١.
- ٥٧) نفسه.
- ٥٨) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣٠٥-٣٠٧،  
والمحتسب: ابن جنى: ١٧٠-١٧٣، وشرح  
المفصل: ١٨٠-١٨١، وشرح جمل الزجاجي:  
١٥٠/٢، وهمع الهوامع: ٥٠٤/٢، وأسرار النحو:  
١٩٥.
- ٥٩) شرح المفصل: ١٨٣/٣.
- ٦٠) شرح المعلمات السبع: الزوزني: ٧٦، وينظر:  
شرح المفصل: ١٨٠/٣.
- ٦١) حروف المعاني بين الأصالة والحدائثة: حسن  
عباس: ٦١.
- ٦٢) البيت لـ(عمر بن شأس)، ينظر: كتاب  
سيبويه: ١٧٠/٢.
- ٦٣) ينظر: شرح المفصل: ١٨١/٣، ومغني اللبيب  
عن كتب الأعراب: ابن هشام: ٦٤٣/٢، وهمع  
الهوامع: ٥٠٤/٢، ولم أجد في ديوانه.
- ٦٤) همع الهوامع: ٥٠٤/٢.
- ٦٥) ينظر: المحتسب: ١٧٠/١، وشرح المفصل:  
١٨٠/٣، وشرح التسهيل: ابن مالك: ٣٣٦/٢، ٣٣٥،  
وارتشاف الضرب: ٣٨٥/١، ومغني اللبيب:  
٢٤٦/١.
- ٦٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢٤٦/١، والنحو الوافي:  
٤٣٥/٤، والمعجم المفصل في اللغة والأدب:  
١٠٠٩/٢.
- ٦٧) كتاب سيبويه: ١٧١/٢.
- ٦٨) الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه: ٥٥.
- ٦٩) شرح جمل الزجاجي: ١٤٩/٢.
- ٧٠) ينظر: مغني اللبيب: ٢٤٧/١، والنحو الوافي:  
٤٣٦/٤، والبيت لم يسم قائله.
- ٧١) الشاهد في: مغني اللبيب: ٢٤٧/١ بلا نسبة،  
والبيت للأعشى ينظر: ديوانه: ١٢٧.
- ٧٢) كتاب سيبويه: ١٧٠/٢.
- ٧٣) نفسه.
- ٧٤) نفسه، وينظر: شرح المفصل: ١٨١/٣.
- ٧٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٨٦/١، وهمع  
الهوامع: ٥٠٣/٢.
- ٧٦) هو عبد الله بن مسعود، ينظر: همع الهوامع:  
٥٠٣/٢.
- ٧٧) شرح التسهيل: ٣٣٦/٢، وينظر: همع الهوامع:  
٥٠٣/٢، ورواية الحديث فيه: فقال: ثلاثاً  
وسبعين، وهو الموافق لما في المصحف الشريف.
- ٧٨) ينظر: همع الهوامع: ٥٠٣/٢.
- ٧٩) نفسه.
- ٨٠) آل عمران: ١٤٦.
- ٨١) ينظر: معاني النحو: فاضل السامرائي: ٢٩٦/٢.
- ٨٢) ينظر: نفسه: ٢٩٧/٢.
- ٨٣) العنوان في القراءات السبع: أبو طاهر  
الأنصاري: ٨١، وينظر: الحجة في القراءات  
السبع: ٥٥، وغيث النفع في القراءات السبع:  
الصفاقسي: ٢٦٣.
- ٨٤) ينظر: همع الهوامع: ٥٠٤/٢.
- ٨٥) ينظر: النحو الوافي: ٤٣٧/٤، ومعاني النحو:  
٢٩٨/٢.
- ٨٦) كتاب سيبويه: ١٧٠/٢.
- ٨٧) شرح المفصل: ١٦٦/٣.
- ٨٨) ينظر: شرح المفصل: ١٦٦/٣، وشرح الرضي  
على الكافية: ١٥٠/٣، وارتنشاف الضرب: ٣٨٩/١.

- ١٠٩) ينظر: شرح التسهيل: ٤٢٣/٢، وارتشاف الضرب: ٣٩٠/١.
- ١١٠) ينظر: المقتضب: ٥٨/٣، ومعاني القرآن: الفراء: ١٦٩/١، وشرح المفصل: ١٧٨/٣، وشرح الرضي على الكافية: ١٦٢/٣.
- ١١١) ديوانه: ٣٦١/١.
- ١١٢) ينظر: شرح المفصل: ١٧٨/٣، ١٧٩.
- ١١٣) ينظر: في التحليل اللغوي: د. خليل عمارة: ١٣٨.
- ١١٤) ينظر: أصوات اللغة: عبد الرحمن أيوب: ١٥٣، ١٥٤.
- ١١٥) الإتيان في علوم القرآن: السيوطي: ٤٩٦/١.
- ١١٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٣٩٩/٢، ٤٠٢.
- ١١٧) البقرة: ٢٥٩.
- ١١٨) الكهف: ١٩.
- ١١٩) المؤمنون: ١١٢، ١١٣.
- ١٢٠) شرح الرضي على الكافية: ١٥٧/٣.
- ١٢١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٣٩٩/٢.
- ١٢٢) البقرة: ٢١١.
- ١٢٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٣٩٩/٢، وينظر: كتاب سيبويه: ١٧٤/٢.
- ١٢٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٤٠٠/٢، وينظر: المقتضب: ٦٦/٣.
- ١٢٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة ٤: ٧٢٦/٢، والاستصحاب في الدراسات النحوية (أطروحة دكتوراه): معن عبد القادر: ١١٦.
- ١٢٦) ينظر: كتاب سيبويه: ١٥٧/٢، والجمل في النحو: الزجاجي: ١٣٥.
- ١٢٧) ينظر: كتاب سيبويه: ١٥٨/٢، والمقتضب: ٥٦/٣، ٥٧.
- ١٢٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٨٧/١.

- ٨٩) ينظر: شرح التسهيل: ٤٢٣/٢، وارتشاف الضرب: ٣٩٠/١.
- ٩٠) ينظر: فوح الشذا بمسألة كذا: ابن هشام الأنصاري: ٢٢.
- ٩١) البيت بلا نسبة، ينظر: شرح التسهيل: ٤٢٣/٢، فوح الشذا بمسألة كذا: ٢١ والنحو الوافي: ٤٣٨/٤.
- ٩٢) ينظر: فوح الشذا بمسألة كذا: ٢٢، وهمع الهوامع: ٥٠٤/٢، وجامع الدروس العربية: ١٠٢.
- ٩٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٥٠/٣.
- ٩٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢٤٨/١، والحديث في صحيح مسلم: ١٧٧/١.
- ٩٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٥/٢، ٣٣٦، وشرح ابن عقيل: ٤٢٢/٢، وشرح المكودي: ١٨٩، وشرح الأشموني: ٦٣٨/٣.
- ٩٦) ينظر: فوح الشذا بمسألة كذا: ٢٦.
- ٩٧) نفسه: ٢٦، وينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٥٠/٢.
- ٩٨) ينظر: المبسوط: السرخسي: ٤/١٨.
- ٩٩) بركة الغواص في أوام الخواص: الحريري: ١١٨.
- ١٠٠) فوح الشذا بمسألة كذا: ٢٩.
- ١٠١) شرح التسهيل: ٣٣٧/٢.
- ١٠٢) فوح الشذا بمسألة كذا: ٢٨.
- ١٠٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١٥٦/٢، واللمع في العربية: ابن جنبي: ١٤٦، وشرح المفصل: ١٦٥/٣، ومعاني النحو: ٢٩٢/٢.
- ١٠٤) ينظر: المرتجل: ابن الخشاب: ٣١٦.
- ١٠٥) لسان العرب: ٥٢٨/١٢ (كم).
- ١٠٦) شرح التسهيل: ٣٣١/٢.
- ١٠٧) ينظر: جامع الدروس العربية: ١٠٢، والنحو الوافي: ٤٢٧/٤-٤٣١.
- ١٠٨) ينظر: النحو الوافي: ٤٣٤/٤، والمعجم المفصل في اللغة والأدب: ١٠٢٦/٢.

- ١٢٩) الأعراف: ٤.
- ١٣٠) البرهان في علوم القرآن: ٣٢٨/٤ - ٣٢٩.
- ١٣١) ينظر: الإتيان في علوم القرآن: ٤٩٦/١.
- ١٣٢) ينظر: المقتضب: ١٨٣/٣، وشرح المفصل: ١٨٣/٣.
- ١٣٣) شرح المفصل: ١٨٣/٣، وينظر: المقتضب: ١٨٣/٣.
- ١٣٤) شرح الرضي على الكافية: ١٥٣/٣.
- ١٣٥) الأمالي النحوية: ابن الحاجب: ٤٦/٤.
- ١٣٦) شرح الرضي على الكافية: ١٥٢/٣، وينظر: أسرار النحو: ١٩٥.
- ١٣٧) ينظر: جامع الدروس العربية: ١٠٢، والنحو الوافي: ٤/٤٣٩، والمعجم المفصل في اللغة والأدب: ١٠٣٥/٢، ٦٥١/١.
- ١٣٨) ينظر: جامع الدروس العربية: ١٠٢.
- ١٣٩) النحو الوافي: ٤/٤٣٩ الهامش، وينظر: مصدره، تقويم اللسان لابن الجوزي: ١٢٩.
- ١٤٠) ينظر: شرح المفصل: ١٨٤/٣، وشرح الرضي على الكافية: ١٥٣/٣.
- ١٤١) شرح المفصل: ١٨٤/٣.
- ١٤٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٣٦٣، وشرح المفصل: ١٨٣/٣، وشرح الرضي على الكافية: ١٥٣/٣.
- ١٤٣) النحو الوافي: ٤/٤٣٩.
- ١٤٤) كتاب سيبويه: ٢/٤١٥.
- ١٤٥) شرح المفصل: ١/١٤٦-١٤٧.
- ١٤٦) ينظر: نفسه: ١/١٤٧، والبيت في ديوان امرئ القيس: ١٦٠.
- ١٤٧) ينظر: نفسه، والبيت في ديوان الأقيشر الأسدي: ٤٣، وقد سكن الشاعر النون في هناك تشبيهاً بـ(عضد) وهي لغة.
- ١٤٨) ينظر: نفسه.
- ١٤٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/٢٦٠.
- ١٥٠) ينظر: نفسه: ٣/٢٦٠، ٢٦١.
- ١٥١) ينظر: نفسه: ٣/٢٦١، والبيت في ديوان ابن هرمة: ٢٢٣.
- \* ثبت المصادر والمراجع:**
- \* القرآن الكريم:**
- الإتيان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: سعيد المنسوب، ط ١، دار الفكر، بيروت - لبنان ١٩٩٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، القاهرة، ١٩٨٧م.
- أسباب نزول القرآن: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، ط ١، دار الميمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥م.
- أسرار النحو: شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بـ(ابن كمال باشا)، (ت ٩٤٠هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن حامد، ط ٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢م.
- اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية: فاضل مصطفى السقاقي، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٠م.
- أصوات اللغة: عبد الرحمن أيوب، مصر، ١٩٦٣م.
- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط ١، مطبعة المدني، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٢م.
- الأمالي النحوية ((أمالي القرآن الكريم)): جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: هادي حسن حمودي، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ت.
- البحث النحوي عند الأصوليين : د. مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ت.
- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن: كمال الدين بن الزمكاني (ت ٦٥١هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، بغداد ١٩٦٤.
- جامع الدروس العربية : مصطفى الغلاييني، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان ٢٠٠٤م.
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١هـ-)، دار الشعب، القاهرة، د.ت.
- الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، عمان ١٩٨٤م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع : السيد أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠١م.
- الحجة في علل القراءات السبع : أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح شلبي، مصر، ١٩٨٣م.
- الحجة في القراءات السبع : أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠هـ-)، تحقيق: أحمد فريد المزدي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٩٩م.
- حروف المعاني بين الأصالة والحداثة: حسن عباس، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٠م.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ-)، تحقيق: محمد نبيل طريفي واميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم : د. محمد عبد الخالق عزيمة، ط ١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٢م.
- درة الغواص في أوهام الخواص: القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ-)، تحقيق: عرفات مطرجي، ط ١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٨م.
- ديوان الأعشى الكبير: شرح وتعليق: الدكتور محمد محمد حسين، بيروت، ١٩٧٤م.
- ديوان الأقيشر الأسدي (المغيرة بن عبد الله)، جمع وتحقيق: خليل الدويهي، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩١م.
- ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه، ط ٣، دار المعارف بمصر، د.ت.
- ديوان الفرزدق: دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٠م.
- سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ-)، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط ١، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٥٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين الأشموني (ت ٩٢٩هـ-)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٥٥م.
- شرح التسهيل: جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ-)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، بيروت ٢٠٠١م.

فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- صفوة التفاسير، تفسير للقرآن الكريم : محمد علي الصابوني، دار الفكر، بيروت- لبنان، ٢٠٠١م.

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ) وراجعة وضبط وتدقيق: محمد عبد السلام شاهين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٩٥م.

- غيث النفع في القراءات السبع: علي بن محمد النوري الصفاقسي (ت ١١١٨هـ)، ضبط وتصحيح: محمد عبد القادر شاهين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٩٩٩م.

- فوح الشذا بمسألة كذا: جمال الدين بن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مطلوب، بغداد، ١٩٦٣م.

- في التحليل اللغوي (منهج وصفي تحليلي): د.خليل أحمد عميرة، الأردن، ١٩٨٧م.

- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : د.نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٨١م.

- كتاب التعريفات : الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ٢٠٠٣م.

- كتاب السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د.شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.

- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: فواز الشعار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٩٨م.

- شرح الرضي على الكافية : محمد بن الحسن الرضي الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٧٨م.

- شرح ديوان امرئ القيس، حسن السندوسي، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٥٩م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا- بيروت ٢٠٠٢م.

- شرح المعلقات السبع: ابن عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني (ت ٤٨٦هـ)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٥م.

- شرح المفصل للزمخشري : موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : د.إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠١م.

- شرح المكودي على ألفية ابن مالك : المكودي (ت ٨٠٧هـ)، ط٣، مصر ١٩٥٤م.

- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت.

- الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٦٤م.

- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد



- ط ١، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ١٩٨٦م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي، و د. عبد الحليم النجار، و د. عبد الفتاح إسماعيل، دار التحرير للطبع، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- مختار الصحاح : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر السرازي (ت ٦٦٦هـ)، دار الرسالة، الكويت، ١٩٨٣م.
- المرتجل في النحو: أبو عبد الله بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
- معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي، ط ٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠٠٣م.
- المعجم المفصل في اللغة والأدب : د. ميشال عاصي، وإميل بديع يعقوب، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ١٩٨٧م.
- المعجم الوسيط: أخرجه إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، استنبول- تركيا، ١٩٨٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب : جمال الدين بن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، ط ٥، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٩٧٩م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ١، دار الجيل، بيروت، د. ت.
- كتاب العنوان في القراءات السبع : أبو طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاريّ الأندلسي (ت ٤٥٥هـ)، حققه وقدم له: د. زهير زاهد، و د. خليل العطية، ط ٢، مؤسسة المنار العراقية، النجف الأشرف، د. ت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم جابر الله محمود بن عمر الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، خرّج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، ط ١، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ٢٠٠٢م.
- لسان العرب : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقيّ المصريّ (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، د. ت.
- اللغة : ج. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخليّ، و محمد القصاص، مكتبة الانجلو المصرية، د. ت.
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت ١٩٧٢م.
- المبسوط: شمس الدين السرخسيّ (ت ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت- لبنان ، د. ت.
- مجمع البيان في تفسير القرآن : الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، تصحيح وتحقيق وتعليق السيد هاشم الرسولي المحلاتي والسيد فضل الله اليزدي،

## Abstract:

The Arabic language is accurate in its rules, has a large a mount of terminologies and a variety of elastic definitions and figurative manners and pragmatisms. The research is dedicated to studying the pragmatic names in different grammatical chapter in which many things were studied in pragmatic meanings, so, this research is divided into two divisions, each one of these divisions is dedicated to on of these pragmatic meaning, The research recover all what is connected with these elements, after mentioning those names an alphabetical sequence, which are (fulan and fulaneh, Al-fulan and Al-fulaneh) (We Ke`ain , we ketha), (we kem , we kaite) (we thaite) and welhenn , wel heneta).

Which means (so and so (for both genders)), how many and as such and sex organs The research came up with some results like: These names are connected with one meaning of infinite it benefits in expressing things for politeness and to avoid impolite words and to develop the pronunciation as with (Al-Fulan are Al-Fulaneh inanimate (animals)) and Ahuu we al hunet (sex organs). In addition to its benefit on ambiguity and summarization and avoided reptation as with (ketha, kaite we thaite).

The research focused on defining the word (ke`ai) (how many) is to control its spelling with /n/ sound and not sign of pronunciation , for many justifications, and the difference between (kem) and (ke`ai) in Al-Qura`an style, (kem) is ment to express and pride showing off. According to (ku`ai) is ment to express exaggeration and greatness but they both meet generally on the much (sum) reference. The informing leads to purposes summarized in wisdom and advising and to show the ability of Al-mighty God.

- مفتاح العلوم: أبو يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٨٧م.

- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، المطبعة الوطنية، عمان -الأردن، ١٩٨٢م.

- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت (د-ت).

- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: د.نعمة رحيم العزاوي، منشورات المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، ٢٠٠١م.

- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: علي زوين، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م.

- الميزان في تفسير القرآن: السيد محمد حسين الطباطبائي، ط ١، مؤسسة السيدة المعصومة للطباعة والنشر، قم- إيران، ١٤٢٦هـ.ق.

- النحو الوافي: عباس حسن، ط ١، دار المحبين للطباعة والنشر، قم- إيران، د.ت.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٩٨م.

## \*الرسائل الجامعية:

- الاستصحاب في الدراسات النحوية: معن عبد القادر بشير (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة الموصل ٢٠٠٠م.